أكد أنه يحمي الاقتصاد الوطني ويضمن وصول المزايا إلى من تتوافر فيهم شروط الاستحقاق

وزير «التجارة»: مرسوم مكافحة التستر التجاري يؤسس لمرحلة جديدة من الشفافية والعدالة في بيئة الأعمال

المرسوم لا يستهدف فئة بعينها ولا يفرق بين شخص وآخر إنما يسري على كل من يخالف أحكامه

كونا: أكد وزير التجارة والصناعة أسامة بودي أن صدور المرسوم بقانون بشأن مكافحة التستر التجاري يمثل نقلة تشريعية نوعية في مسيرة تطوير البيئة الاقتصادية في البلاد ويجسد توجه الدولة نحو ترسيخ الشفافية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يعزز المنافسة العادلة.

وقال الوزير بودي لـ«كونا» إن المرسوم يحمي الاقتصاد الوطني ويضمن وصول المزايا التي تقدمها الدولة إلى من تتوافر فيهم شروط الاستحقاق.

وأوضح أن فلسفة المرسوم بقانون لا تقف عند مكافحة التستر بصورته التقليدية بل تقوم على ترسيخ مبدأ الإفصاح عن المستفيد الفعلي من النشاط التجاري بما يحقق تكافؤ الفرص ويحمي الملتزم بأحكام القانون من الممارسات غير المشروعة.

وأضاف أن التجارب العملية خلال السنوات الماضية كشفت عن ممارسات استغلت من خلالها الامتيازات والمزايا المخصصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأنشطة عبر إخفاء المستفيد الفعلي أو استخدام أسماء الغير.

ولفت إلى أن هذا الأمر حرم أصحاب الاستحقاق من فرصهم بل تجاوز أثره ذلك إلى إضعاف الرغبة في دخول السوق لدى من

وزير التجارة والصناعة أسامة بودي

يرى أن المنافسة فيه محسومة سلفا لغير الملتزم وهو ما ينعكس على تجدد النشاط الاقتصادي وتنوعه.

وذكر الوزير بودي أن المستفيد الأول من هذا التشريع هو كل ملتزم تحمل كلفة التزامه وأن أثره لا يقتصر على ممارسي النشاط الاقتصادي وحدهم فالسوق الذي يعرف فيه صاحب النشاط الحقيقي سوق أكثر عدالة للجميع.. للشاب والشابة الباحثين عن فرصة مشروع وللمجتمع الذي تصل موارده ومزاياه إلى غاياتها المقصودة.

وقال «ولا يغيب أثر هذه المنظومة التشريعية عن المستهلك»، مضيفا أن وضوح هوية صاحب النشاط هو الأساس الذي تقوم عليه الثقة في التعامل وهو ما يجعل اقتضاء الحقوق ومعالجة الشكاوى وضمان المنتجات والخدمات أمرا ميسورا ومستقرا بينما يؤدي غياب هذا الوضوح إلى إرباك المستهلك وإطالة أمد معالجة حقوقه المشروعة.

وشدد على أن المرسوم بقانون لا يستهدف فئة بعينها ولا يفرق بين شخص وآخر إنما يسري على كل من يخالف أحكامه أيا كانت صفته أو جنسيته ضمن إطار قانوني متكامل حدد الأفعال المحظورة وبين مسؤولية كل من يشارك فيها أو يسهم أو يمكن أو يستفيد منها ومنح الجهات المختصة الصلاحيات النظامية اللازمة وفق الضمانات التي نص عليها القانون.

وأشار إلى أن الوزارة ستصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام المرسوم بقانون بما يضمن وضوح الإجراءات وتوحيد آليات التطبيق وتيسير الامتثال مع مراعاة استقرار بيئة الأعمال ودعم الأنشطة المشروعة.

وبين الوزير بودي أن المرحلة المقبلة تمثل فرصة لمراجعة الأوضاع وتصحيحها وأن معالجة أي وضع قائم اليوم أيسر من معالجته بعد بدء التطبيق مضيفا أن تطوير الأنظمة الرقمية وتكامل البيانات وتعاون الجهات المعنية فيما بينها يجعل صورة النشاط التجاري أكثر اكتمالا ووضوحا مع كل مرحلة من مراحل التطبيق. وأفاد بأن «التجارة» تضع خدماتها الإرشادية في متناول كل من يرغب في الاستفسار عن أحكام المرسوم بقانون ومراجعة وضعه في ضوئها، مؤكدا أن نزاهة السوق تمس كل فرد في المجتمع وأن الوزارة ترحب بما يصلها عبر قنوات التواصل المتاحة لديها.

ولفت إلى أن الوزارة تمضي في تنفيذ ما أوكله إليها المرسوم بقانون من مهام وأن ترسيخ الشفافية جهد تنظيمي يسنده وعي مجتمعي يبدأ من إدراك الأفراد أن إعارة الاسم أو الرخصة ليست تسهيلا لأحد وإنما تفويت لفرصة تخص غيره.

وقال وزير التجارة والصناعة إن هذا التشريع لا يهدف إلى التضييق على النشاط الاقتصادي إنما إلى إرساء بيئة أعمال يقوم النجاح فيها على الكفاءة والالتزام.

وأشار إلى أن الوزارة ستعمل بالشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص على تطبيق أحكامه بما يعزز ثقة المستثمرين ويصون ما تخصصه الدولة من دعم ومزايا لغاياته المقصودة ويمنح من يبدأ نشاطه اليوم ثقة بأن الفرصة أمامه قائمة على أساس متكافئ ويرسخ اقتصادا وطنيا تقاس فيه المكانة بالإنجاز لا بالاسم.

أكد أهمية متابعة التجهيزات واستكمال عملية الانتقال وفق الجدول الزمني المحدد

وزير التعليم العالي تفقّد مبنى الوزارة في «كيفان»: بيئة عمل مؤسسية حديثة ترفع كفاءة الأداء

آلاء خليفة

تفقد وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.نادر الجلال مبنى الوزارة الجديد في منطقة كيفان، وذلك للاطلاع على جاهزية مرافقه ومتابعة سير العمل للانتقال التدريجي لقطاعات الوزارة إليه. وقال الجلال في تصريح لـ «كونا» إن الانتقال للمبنى الجديد خطوة مهمة نحو تطوير بيئة العمل المؤسسية ورفع كفاءة الأداء وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمراجعين والطلبة، مشيدا بجهود فرق العمل القائمة على تجهيز المبنى واستكمال متطلباته الفنية والإدارية والتنظيمية.

وأضاف أن عملية انتقال قطاعات الوزارة إلى المبنى الجديد ستتم بصورة تدريجية وفق خطة منظمة بدأت بإدارة متابعة شؤون المبتعثين ثم بقية إدارات الوزارة تباعا حتى اكتمال عملية الانتقال بما يضمن استمرارية العمل وعدم تأثر الخدمات المقدمة، مؤكدا أهمية توفير بيئة عمل حديثة ومتكاملة تدعم موظفي الوزارة وتسهم في تسريع إنجاز المعاملات والارتقاء بجودة الخدمات.

وشدد الوزير على أهمية متابعة التجهيزات واستكمال عملية الانتقال وفق الجدول الزمني المحدد مع الحرص على تسهيل إجراءات المراجعين وتوفير جميع الخدمات والإمكانات التي تضمن انسيابية العمل في المبنى الجديد. واطلع الجلال خلال الجولة على سير العمل في إدارة متابعة شؤون المبتعثين بجميع أقسامها، وهي الإدارة التي باشرت أعمالها في المبنى الجديد وتتولى في المرحلة الحالية متابعة شؤون الطلبة والتنسيق المباشر مع المكاتب الثقافية في الخارج على أن تصبح خلال المرحلة المقبلة مقرا متكاملا لمتابعة الطلبة المبتعثين بما يعزز كفاءة المتابعة ويسهم في سرعة معالجة ملاحظاتهم وتقديم الدعم اللازم لهم. ورافق وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجولة وكيل وزارة التعليم العالي د.بدر البصيري والوكيلان المساعدان د.فيصل العدواني وسعدون بوعركي، ومديرو الإدارات المعنية.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.نادر الجلال خلال الجولة في مبنى الوزارة الجديد في «كيفان» بحضور وكيل وزارة التعليم العالي د.بدر البصيري

مجلس الجامعات الخاصة: التسجيل لخطة البعثات الداخلية مستمر حتى 13 الجاري

كونا: أعلنت الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة فتح باب التسجيل لخطة البعثات الداخلية للعام الجامعي 2027/2026 اعتبارا من أمس حتى 13 أغسطس الجاري للطلبة الكويتيين وذوي الإعاقة وأبناء الدبلوماسيين المستوفين لشروط القبول في الجامعات والكليات الخاصة المشمولة بالخطة.

وقال الأمين العام للمجلس د.جاسم العلي لـ «كونا» إن الخطة تسهم في إتاحة فرص تعليمية نوعية أمام الطلبة في تخصصات تتوافق مع احتياجات سوق العمل بما يدعم إعداد كوادر وطنية مؤهلة للمشاركة في مسيرة التنمية وتحقيق مستهدفات رؤية دولة الكويت 2035.

ودعا العلي الطلاب والطالبات الراغبين في التقديم إلى الاطلاع على شروط الخطة والتخصصات المطروحة والتأكد من استكمال البيانات والمستندات المطلوبة ضمن المواعيد المحددة عبر نظام التسجيل الإلكتروني registration.puc.edu.kw.

وحث المتقدمين على متابعة الحسابات الرسمية للأمانة العامة للاطلاع على التعليمات والإعلانات ذات الصلة، متمنيا لهم التوفيق والسداد في مسيرتهم التعليمية وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية.

د.جاسم العلي

«التجارة»: ضبط 411 مستحضراً تجميلياً و3500 ملصق لتغيير تواريخ الصلاحية في مخزن بالعاصمة

عاطف رمضان

ضبطت فرق الرقابة والتفتيش التابعة لوزارة التجارة والصناعة مخزنا في محافظة العاصمة يمارس أنشطة تشكل غشا تجاريا، وذلك بحضور رئيس مركز العاصمة فيصل الجنديل.

وأوضح مدير إدارة الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة فيصل الأنصاري أن الحملة أسفرت عن ضبط 411 منتجا من مستحضرات التجميل والكريمات، إضافة إلى 3500 ملصق (استيكر) كانت تستخدم لتغيير بيانات المنتجات واستبدال الأغلفة الأصلية وتواريخ الصلاحية، بما يؤدي إلى طرحها في الأسواق ببيانات مغايرة لحقيقتها. وأضاف أن فرق التفتيش عثرت داخل المنشأة على الأغلفة الأصلية التي أزيلت وألقيت في سلة النفايات، الأمر الذي يؤكد قيام العاملين بإعادة تغليف المنتجات وتغيير بياناتها بقصد تضليل المستهلك. كما تم ضبط كريمات طبية غير مرخصة من وزارة الصحة. وأكد الأنصاري أن هذه الممارسات تعد من صور الغش التجاري، وتشكل مخالفة لأحكام المادة (2) البند (2) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشيرا إلى تحرير محضر ضبط بالمخالفة، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

مدير إدارة الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة فيصل الأنصاري خلال الحملة التفتيشية

إغلاق المخزن

«التطبيقي»: فتح باب تقديم نموذج تحويل الراتب للطلبة المستحقين مكافأة التفوق

عبدالله الراكان

أعلنت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ممثلة في عمادة شؤون الطلبة، فتح باب تقديم نموذج تحويل الراتب لطلبة الكليات المستحقين لمكافأة التفوق عن الفصل الدراسي الصيفي 2026/2025، ممن لا يملكون رقم حساب مسجلا لدى العمادة، مؤكدة أن استقبال الطلبات يستمر حتى 31 الجاري. وأكدت العمادة، في إعلان وجهته إلى الطلبة، أن تقديم نموذج تحويل الراتب يعد شرطا أساسيا لاستكمال إجراءات صرف المكافأة للمستحقين الذين لم يسبق لهم تسجيل بياناتهم البنكية، داعية الطلبة المعنيين إلى الالتزام بالمواعيد المحددة وإنجاز الإجراء خلال الفترة المعلنة.

وفي السياق ذاته، شددت العمادة على أنه لن يتم صرف مكافأة التفوق بأثر رجعي لأي طالب يتخلف عن تقديم نموذج تحويل الراتب خلال المهلة المحددة، الأمر الذي قد يترتب عليه فقدان فرصة صرف المستحقات في موعدها.

ودعت عمادة شؤون الطلبة جميع الطلبة المشمولين بالإعلان إلى المبادرة بتقديم النموذج قبل انتهاء الفترة المحددة، تجنبا لأي تأخير في استكمال إجراءات صرف مكافأة التفوق.

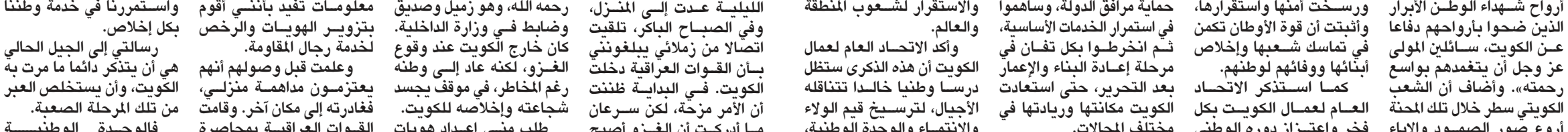

الاتحاد العام للعمال: قوة الأوطان تكمن في تماسك شعوبها وإخلاص أبنائها ووفائهم لوطنهم

أكد الاتحاد العام لعمال الكويت أنه في الثاني من أغسطس من كل عام، تستحضر دولة الكويت واحدة من أكثر المحطات إيلاما وإشراقا في تاريخها الحديث، حين تعرضت في الثاني من أغسطس عام 1990 لغزو عراقي آثم شكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واعتداء سافرا على سيادة دولة مستقلة وأمنها واستقرارها.

وقال الاتحاد في بيان بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للغزو العراقي الغاشم: «في هذه المناسبة الوطنية الخالدة، يتقدم رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت، والاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والحركة النقابية العمالية الكويتية، والطبقة العاملة في دولة الكويت، بأسمى آيات الترحم على أرواح شهداء الوطن الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن الكويت، سائلين المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته». وأضاف أن الشعب الكويتي سطر خلال تلك المحنة أروع صور الصمود والإباء والتلاحم الوطني، وقدم نموذجا فريدا في التضحية والفداء، حيث توحدت جميع فئات المجتمع خلف القيادة السياسية الشرعية، مؤمنة بعدالة قضيتها، ومتمسكة بحقها المشروع في استعادة الوطن، حتى تحقق النصر والتحرير في السادس والعشرين من فبراير عام 1991، لتعود الكويت حرة عزيزة شامخة بإرادة أبنائها ودعم أشقائها وأصدقائها. وأكد الاتحاد العام لعمال الكويت أن وحدة الصف الوطني والالتفاف حول القيادة الحكيمة كانت ولا تزال الركيزة الأساسية التي حفظت الكويت من الأخطار، ورسخت أمنها واستقرارها، وأثبتت أن قوة الأوطان تكمن في تماسك شعبها وإخلاص أبنائها ووفائهم لوطنهم.

كما استذكر الاتحاد العام لعمال الكويت بكل فخر واعتزاز دوره الوطني خلال فترة الغزو العراقي الغادر، حيث كان في طليعة المؤسسات الوطنية التي وقفت إلى جانب الشرعية، وأسهم في توحيد صفوف الحركة النقابية والعمالية، وحشد الدعم والتأييد للقضية الكويتية في المحافل العمالية العربية والدولية، وكشف ممارسات الاحتلال وانتهاكاته بحق دولة الكويت وشعبها. كما عمل على تعزيز التواصل مع المنظمات النقابية الشقيقة والصديقة، وحشد المواقف الدولية الداعمة لحق الكويت في التحرير واستعادة سيادتها، إيمانا منه بأن الدفاع عن الوطن واجب وطني لا يقبل المساومة، وأن الحركة النقابية كانت وستظل شريكا أصيلا في حماية الكويت وصون مكتسباتها وترسيخ وحدتها الوطنية.

واستذكر بكل فخر الدور الوطني المشرف الذي قام به العمال الكويتيون والمقيمون الأوفياء، الذين شاركوا في حماية مرافق الدولة، وساهموا في استمرار الخدمات الأساسية، ثم انخرطوا بكل تفان في مرحلة إعادة البناء والإعمار بعد التحرير، حتى استعادت الكويت مكانتها وريادتها في مختلف المجالات.

وأعرب الاتحاد عن بالغ تقديره للدور التاريخي الذي قامت به القوات المسلحة الكويتية، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية، ورجال الإطفاء، وجميع الأجهزة الأمنية والمدنية، إلى جانب المقاومة الكويتية الباسلة، التي جسدت أسمى معاني الشجاعة والتضحية دفاعا عن الوطن وسيادته.

كما ثمن الاتحاد العام المواقف الأخوية الصادقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية الشقيقة والصديقة، والمجتمع الدولي، الذي وقف مع الحق الكويتي حتى تحقق التحرير وعادت الشرعية إلى أرض دولة الكويت.

وجدد التأكيد على رفض جميع أشكال العدوان والاحتلال وانتهاك سيادة الدول، ودعا إلى احترام قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وترسيخ قيم السلام والتعاون وحسن الجوار، بما يحقق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة والعالم.

وأكد الاتحاد العام لعمال الكويت أن هذه الذكرى ستظل درسا وطنيا خالدا تتناقله الأجيال، لترسيخ قيم الولاء والانتماء والوحدة الوطنية، وتعزيز روح المسؤولية في الدفاع عن الوطن والمحافظة على أمنه واستقراره ومنجزاته.

أكد أن الوحدة الوطنية والتلاحم بين أبناء الوطن أعظم أسباب القوة

عبدالله العلي: القوات العراقية حاصرت منزلي وهددت والدتي فاضطررنا لمغادرة البلاد وقت الغزو

ندى أبونصر

الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1990 لم يكن مجرد حدث سياسي وعسكري عابر، بل هو محنة إنسانية حفرت في ذاكرة من عايشوها. ونستعرض شهادات حية وقصصا واقعية ترويها شخصيات عايشت تلك الأيام العصيبة، لتنقل لنا تفاصيل الصمود والألم والأمل والتحرير. وتحدثنا مع مدير أمن حولي السابق الفريق المتقاعد عبدالله العلي عن شهادة شخصية خلال الغزو العراقي، وقال: في صباح الثاني من أغسطس عام 1990، كنت برتبة نقيب وأعمل ضابط تحقيق في مخفر الجابرية.

وبعد انتهاء مناوبتي الليلية عدت إلى المنزل، وفي الصباح الباكر، تلقيت اتصالا من زملائي يبلغونني بأن القوات العراقية دخلت الكويت. في البداية ظننت أن الأمر مزحة، لكن سرعان ما أدركت أن الغزو أصبح حقيقة، وكانت تلك صدمة لا يمكن وصفها. خلال الأشهر الأولى من الغزو، تعاونت مع أحد الأصدقاء في إعداد رخص قيادة ودفاتر سيارات وهويات بلدية بأسماء مستعارة، بهدف مساعدة الضباط والعسكريين على التحرك بأمان بعيدا عن ملاحقة قوات الاحتلال. وأضاف أنه من المواقف التي لا أنساها، زيارة الشهيد أحمد قبازرد، رحمه الله، وهو زميل وصديق وضابط في وزارة الداخلية. كان خارج الكويت عند وقوع الغزو، لكنه عاد إلى وطنه رغم المخاطر، في موقف يجسد شجاعته وإخلاصه للكويت.

طلب مني إعداد هويات وأوراق مزورة له ولعدد من الضباط، ووعدته بأنها ستكون جاهزة في اليوم التالي، لكنه لم يعد لتسلمها. بعد نحو أسبوعين، تلقيت اتصالا من إحدى المعارف في مستشفى مبارك تخبرني بأن قوات الاحتلال ألقت بجثمان الشهيد أحمد قبازرد عند مدخل المستشفى. توجهت مع اثنين من أصدقائي إلى مغسلة الموتى في منطقة شرق، رغم الحراسة المشددة ونقاط التفتيش المنتشرة في ذلك الوقت.

هناك خضعنا لتفتيش دقيق قبل السماح لنا بالدخول. وكان والد الشهيد ووالدته وعدد قليل من أصدقائه في انتظار وصول الجثمان. وعندما وصلت سيارة نقل الموتى، حملنا جثمانه إلى الداخل استعدادا لتغسيله.

بعد هذه الحادثة، أصبح الوضع الأمني أكثر خطورة، ووصلت إلى قوات الاحتلال معلومات تفيد بأنني أقوم بتزوير الهويات والرخص لخدمة رجال المقاومة.

وعلمت قبل وصولهم أنهم يعتزمون مداهمة منزلي، فغادرته إلى مكان آخر. وقامت القوات العراقية بمحاصرة المنزل وتفتيشه تفتيشا دقيقا، إلا أنهم لم يعثروا على شيء. وهددوا والدتي وأجبروها على التوقيع على تعهد، بعد أن أخبرتهم أنني خارج الكويت، وتوعدوها بالعقاب إذا عثر علي.

بعد ذلك، أدركت أنا وأحد إخوتي أن بقاء والدتي في الكويت لم يعد آمنا، فقررنا مغادرة البلاد.

وبمساعدة شخص لبناني، تمكنا من الوصول إلى الحدود العراقية، ومنها خرجنا من الكويت، ثم انتقلنا عبر إيران إلى المملكة العربية السعودية، حيث التحقنا بالجيش الكويتي.

وعند بدء عمليات التحرير، كنا ضمن أوائل الدفعات التي عادت مع الجيش الكويتي وقوات الشرطة.

وبعد التحرير، باشرنا أداء واجبنا في وزارة الداخلية، وكلفنا بعدد من المهام الأمنية، واستمررنا في خدمة وطننا بكل إخلاص.

رسالتي إلى الجيل الحالي هي أن يتذكر دائما ما مرت به الكويت، وأن يستخلص العبر من تلك المرحلة الصعبة.

فالوحدة الوطنية والتلاحم بين أبناء الوطن هما أعظم أسباب القوة، ولا مكان للفرقة أو الانقسام.

الفريق المتقاعد عبدالله العلي